

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٨٨ لسنة ٢٠٠٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المعقودة فى ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٩ ؛

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قرر:

(المادة الاولى)

تعتبر أرضاً أثرية الأراضى المملوكة للدولة والبالغ مساحتها فداناً واحداً و ٣ قراريط و ١٠ أسهم والواقعة بالقطعة رقم (٧) بحوض برقامة نمرة (٢) قسم ثالث «الخمسين» ناحية شنديد - مركز إيتاى البارود - محافظة البحيرة والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ١٠ يولية سنة ٢٠٠٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مذكرة

ننظر على السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه «تعتبر أرضاً أثرية الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون والتي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة» .

يقع تل الشورى على بعد ٥ كم تقريباً شمال غرب مدينة إيتاي البارود ، وقد عرف بهذا الاسم نسبة إلى مقام الشيخ عمر الشورى المقام أعلى التل في طرفه الشمالي الشرقي وتبلغ مساحة التل الحالية فداناً واحداً و ٣ قراريط و ١٠ أسهم تقريباً وارتفاعه بالنسبة لمستوى الحقول المحيطة حوالى أربعة أمتار .

والتل يغطيه نبات الحلفا بالكامل ، وعن الجهة المالكة لهذا التل فهي الأملاك الأميرية ولم يعرف هذا التل لدى المجلس الأعلى للآثار إلا عام ١٩٨٠ ومنذ ذلك التاريخ وهو خاضع للحراسة ومدرج برامج المرور .

ومن الشواهد التي تلفت النظر بالنسبة لهذا التل هي ظهور مقابر مبنية من الطوب الأحمر داخل المنحدر الشرقي للتل وتقع على مستوى ٩٠ سم تقريباً من سطح التل وبداخل بعضها جماجم وبقايا عظام آدمية ، وترجع تلك الشواهد فى الغالب إلى عصر متأخر من زمن التل وهو الواضح من ذلك المستوى الذى وجدت فيه .

ولوحظ أن الطبقة التى تشغلها المقابر يتخللها نسبة كبيرة من شقف الفخار ، كما لوحظ وجود كميات من الشقف الذى يرجع معظمه إلى بداية العصر البيزنطى مما استدعى مفتش الآثار بطلب إجراء حفائر علمية للكشف عن الجبانة الأثرية خاصة وأن الجزء الشرقى منها معرض للتلف بالإضافة للكشف عن الطبقات التى تلى الطبقة التى تشغلها الجبانة .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٩ على ضم المساحة السابق الإشارة إليها إلى الأراضى الأثرية .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

وزير الثقافة

فاروق حسنى